

تباطؤ الاقتصاد العالمي وتصاعد التضخم

عرض أ.م. د. قصي الجابري
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

يشير التقرير الى أن توقعات النمو العالمي الذي بدأ اعتباراً من الصيف الماضي سوف يواصل وتيرته البطيئة حتى نهاية النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، مع تحقيق انتعاش تدريجي خلال عام ٢٠٠٩ . حيث تراجع معدل النمو العالمي من ٥% في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ ليسجل ٤% في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ ، مع ضعف النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة . ويشير التقرير الى أن آخر المؤشرات تفيد باستمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ . كما ويتوقع أن يكون الاتجاه العام للنمو الاقتصادي سالباً ينخفض من ٥% سنوياً عام ٢٠٠٧ الى ١% عام ٢٠٠٨ ليصل الى ٣% عام ٢٠٠٩ . كما ويتوقع أن ينخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢% عام ٢٠٠٧ الى ١% عام ٢٠٠٨ ، وليس الى ٠% عام ٢٠٠٩ . كما ويظهر التقرير بأن التوقعات تشير الى فقدان التوسع الراهن في الاقتصادات الصاعدة والنامية قوته الدافعة ، حيث يتقلص معدل النمو في هذه الاقتصادات من ٨% عام ٢٠٠٧ ليصل الى ٧% للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ . ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في الصين من حوالي ١٢% عام ٢٠٠٧ الى نحو ١٠% للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ .

ويُفسر التقرير العوامل التي أدت (وستؤدي الى) تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الى عوامل أساسية وهي : أولاً التضخم ، وثانياً المخاطر المالية ، وثالثاً مخاطر الاختلالات العالمية . وقد أوضح التقرير آليات تأثير هذه العوامل في معدل نمو الاقتصاد العالمي وكالاتي :

* عضو هيئة تدريس : كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية .

أولاً : التضخم يتحول الى قوة متنامية :

أ- مسارات التضخم :

يشير التقرير الى تواصل التضخم في ارتفاعه رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي . فقد ارتفع التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة الى ٣.٥% في مايو (آيار) ٢٠٠٨ ويوضح التقرير بأن زيادة التضخم تكون أكثر وضوحاً وأوسع نطاقاً في الاقتصادات الصاعدة ، حيث ارتفع معدل التضخم الكلي الى ٨.٦% ، وهي أعلى المعدلات المسجلة منذ بداية العقد الحالي على وجه التقريب .

ب - أسباب التضخم

يرى التقرير أن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود تعتبر بمثابة القوى المحركة لمعدلات التضخم في عدد من البلدان . وأن جذور الطفرة السعرية تعود الى النمو العالمي الاستثنائي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، حيث حفز النمو السريع في الاقتصادات الصاعدة والنامية على وجه الخصوص على زيادة الطلب على السلع الأولية . فقد شهدت أسعار النفط ارتفاعاً حاداً تجاوز بها الرقم القياسي السابق بالقيمة الحقيقية بدافع من المخاوف المتعلقة بالعرض في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة وعدم مرونة الطلب . بينما تلقت أسعار الغذاء دفعة رافعة بسبب سوء الأحوال الجوية الى جانب استمرار الزيادة القوية في الطلب ويلخص التقرير جملة من الأسباب التي أدت الى حدوث زيادات في أسعار الوقود والغذاء وهي كما يلي :

١- أسباب ارتفاع أسعار النفط:

يرجع التقرير ارتفاع أسعار النفط الى وصول الطاقة الإنتاجية حدودها القصوى في مرحلة الانتعاش العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، وبالتالي عدم امكانية هذه الطاقة على الاستجابة لحجم الطلب السوقى. وترجع القيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية القصوى للنفط عالمياً الى:

- * وجود توقعات حول بطء متزايد لتكوين الطاقة الإنتاجية والتوزيعية بسبب الارتفاع الحاد في تكاليف الاستثمار ، والقيود التكنولوجية والجيولوجية والقيود ذات الصلة بالسياسات ، فضلاً عن نضوب الحقول القائمة . ومن المتوقع أن يعمل ذلك على استمرارية الانخفاض الشديد في الطاقة الفائضة وضيق الأوصاف في الأسواق .
- * وجود توقعات تشير الى أن الاستثمارات النفطية الضخمة اللازمة لتلبية الطلب في الفترة المقبلة لا يمكن أن تتحقق الا اذا استمر ارتفاع الأسعار ، مما جعل البيئة النفطية تكون ذات حساسية بالغة تجاه أي انباء تشير الى مخاطر انقطاع الأمدادات النفطية على المدى القصير .
- * وجود ضغوط مؤقتة لرفع اسعار النفط والسلع الأولية الأخرى بسبب الأوصاف المالية دولياً . وهناك متغيرات مالية ابرزها أسعار الصرف والتي يمكن أن تؤثر في أسعار النفط وغيره من السلع الأولية عن طريق التأثير على مستوى العرض والطلب الفعلي للنفط .

٢- أسباب تصاعد أسعار الغذاء :

يلخص التقرير مجموعة من العوامل المسؤولة عن طفرات أسعار السلع الغذائية مؤخراً ، فقد كان نمو الطلب " المُحفز بالنمو القوي في الاقتصادات الصاعدة والنامية " أكبر عموماً من نمو العرض في كثير من السلع الغذائية على مدار السنوات الثمان الى العشر الماضية ، لا سيما زيوت الطعام والحبوب الرئيسية ، وفي المقابل تقلصت المخزونات العالمية من هذه المحاصيل حتى وصلت الى مستويات لم تتحقق منذ أواسط سبعينات القرن الماضي . ويشير

التقرير الى عدد من التطورات التي وقعت منذ عام ٢٠٠٦ والتي أدت الى زيادة الضغوط على أسعار الغذاء . وهذه التطورات هي كالآتي :

١- الأحوال الجوية غير المواتية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في كثير من البلدان وكان التأثير شديداً على محصول القمح .

٢- حدوث زيادة كبيرة في الطلب على بعض السلع الغذائية نتيجة تصاعد انتاج الوقود الحيوي "استجابة لأرتفا أسعار النفط والدعم السخي من السياسات " . وعلى وجه الخصوص شكلت زيادة انتاج الأيثينول المستخرج من الذرة حوالي ٤/٣ الزيادة في استهلاك الذرة عالمياً للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ .

٣- الزيادة الحاصلة في أسعار النفط والطاقة أدت الى زيادة تكاليف انتاج السلع الغذائية من خلال تأثيره على أسعار الوقود المستخدم في وسائل النقل وأسعار الأسمدة

٤- أصبحت الأسعار العالمية خاضعة للضغوط الناشئة عن تزايد قيود التصدير التي يفرضها مصدرو الأغذية بهدف زيادة امدادات الغذاء المحلية .

ثانياً: المخاطر المالية

يرى التقرير أن هنالك أوضاعاً صعبة تسود الأسواق المالية ، ولكن رغم ذلك فإن هنالك نجاحاً قد تحقق في تهدئة مخاوف الأنهيال المالي بفضل استجابة السياسة القوية في مواجهة الاضطرابات المالية وما أحرز من تقدم مشجع في جهود اعادة رسملة البنوك . ولكن الأسواق لا تزال هشة تحت تأثير المخاوف من امكانية الخسائر في مناخ يسوده التباطؤ الاقتصادي العام . كما سيخضع منح القروض الجديدة لقيود تفرضها ضرورة اصلاح الميزانيات العمومية . وعليه فالمخاطر المالية التي تواجه تباطؤ النمو العالمي لا تزال كبيرة إذ ان تفاقم الخسائر الناجمة عن تباطؤ النمو يمكن أن يسفر عن تكثيف الضغوط على رأس المال ومضاعفة القيود على توافر الائتمان .

ثالثاً: مخاطر الأختلالات العالمية

يشير التقرير الى أن مخاطر الأختلالات العالمية تعتبر مصدراً آخر للقلق . فقد تحول عجز الحساب الجاري الى مسار يمكن الاستمرار في تحمله بسبب الهبوط المتواصل في سعر الدولار الأميركي وتباطؤ النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية مقارنة بشركائها التجاريين . غير أن نمط تعديلات سعر الصرف لم تربطه علاقة تذكر بنمط موازين الحساب الجاري ، حيث تحمل اليورو وغيره من العملات عبئ تعديل الدولار الأميركي ، وكانت تحركات العملة أقل في عدة اقتصادات صاعدة ذات فوائض خارجية كبيرة إضافة الى ذلك أدى الأرتفا المستمر في أسعار النفط العالمية الى زيادة فوائض الحساب الجاري المتوقعة في البلدان المصدرة للنفط .

دور السياسات الاقتصادية الكلية

يرى التقرير أن مخاطر الآثار غير المباشرة لطفرة اسعار السلع الأولية ، واستمرار الضغوط في الأسواق المالية ستؤدي الى خلق عقبات أمام استجابة صانعي السياسات للتباطؤ السائد ، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة . ويؤكد التقرير على ضرورة القيام بجهد متعدد الأطراف بغية معالجة الآثار المترتبة على التضخم العالمي حيث أن هنالك بلدان منخفضة الدخل ستكون بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي بينما ستحتاج بلدان أخرى الى المساعدة في تصميم سياسات للتكيف مع الصدمات . وقد أصبحت ضرورات تشديد السياسة في هذه الاقتصادات أكثر قوة مما كانت عليه قبل زيادة أسعار النفط الأخيرة ، ولكنها لم تتأكد بعد في ظل ما يُنتظر من ثبات التوقعات التضخمية وتكاليف العمل وضعف زخم النمو ، وان كان ذلك لا ينفي الحاجة الى التزام الحرص في مراقبة الضغوط التضخمية . وينبغي تشديد السياسة النقدية في كثير من الاقتصادات الصاعدة ، لا سيما التي لا تزال تعمل على مستوى يتجاوز الاتجاه العام للنمو . مع زيادة تقييد السياسة المالية الى جانب ادارة سعر الصرف بمرونة أكبر في بعض الحالات ، بغية ايقاف التصاعد الذي شهدته معدلات التضخم مؤخراً